استبق رجل الأعمال نجيب ساويرس، الاستفتاء على التعديلات الدستورية السبت بحملة إعلامية مضادة جيش فيها صحفًا ومواقع إلكترونية وفضائيات مملوكة له، مستهدفًا من وراء ذلك محاولة خلق انطباع بوجود موجة رفض واسعة بين المصريين للتعديلات، والتي وصف التصويت عليها بأنه سيكون "كارثة"، واصفًا التعديلات بأنها "ترقيع مرفوض للدستور".

وعمل ساويرس صاحب النفوذ المالي والإعلامي في مصر خلال الأيام الماضية على إجهاض التعديلات وترجيح كفة التصويت بـ "لا"، وسعى بشكل حثيث لإبراز الاتجاه العام في مصر على أنه ضد تمرير التعديلات مستغلاً قدرته على الحشد الإعلامي لإعطاء صورة معاكسة لما بدا أنه ميل للتصويت بـ "نعم".

وقبل يوم واحد من توجه المصريين إلى مراكز الاستفتاء للاقتراع على التعديلات، نشر ساويرس صفحة كاملة مدفوعة الأجر بجريدة "المصري اليوم" التي يعد من المساهمين فيها تظهر نخب الرافضين للتعديلات، مخالفًا تحذير المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي طالب بالتوقف عن إثارة النقاش حول التعديلات خلال يومي الجمعة والسبت.

ويرى مراقبون أن ساويرس المعروف بمواقفه المثيرة للجدل يعبر عن توجه الكنيسة الأرثوذكسية المنتمي إليها من التعديلات، والتي سعت بدورها إلى حشد المسيحيين إلى التصويت بـ "لا" على التعديلات، وفي إطار إظهارها كقوة ذات ثقل في المجتمع المصري قادرة على تحريك أدوات اللعبة بالشكل الذي تراه ملائمًا لمواقفها وتوجهاتها.

وقال القمص عبد المسيح بسيط كاهن كنيسة العذراء في مسطرد: "لابد أن نخرج من بيوتنا لرفض التعديلات التي يدعو لها "الإخوان المسلمون" لأنها متفصلة على مقاسهم، كلنا من سن 18 سنجد خانة خضراء "سيبوها" وخانة أخري سوداء ندون عليها "علامة صح".

وأضاف قائلا لقناة "الطريق" المسيحية: "هذا رأي قيادات الكنيسة وليس رأيي وحدي، فالتعديلات ليست من مصلحة الأقباط، وحتى لو واحدة حامل تروح وتمضي وتختار الخانة السوداء وتقول لا للتعديلات الدستورية".

ويعارض ساويرس العديد من التعديلات المقترحة، ومن بينها المادة الخاصة بعدم ترشح المتزوج من أجنبية، كما يدعو إلى إجراء الانتخابات الرئاسية أولاً قبل الانتخابات البرلمانية على أن يتم لاحقًا تشكيل لجنة لإعداد دستور جديد للبلاد.

وعبر عن خشيته من أن يؤدي انتخابات تشريعية بعد شهرين كما يقترح المجلس الأعلى للقوات المسلحة في حال تمرير التعديلات أن تكون الحكومة القادمة من القوتين الرئيسيتين فى المجتمع، وهما "الإخوان المسلمون" والحزب "الوطني" الحاكم السابق. واعتبر ساويرس، أن إجراء الانتخابات يعني "سرقة" مجهود شباب ثورة 25 يناير وتسليمه إلى هاتين القوتين.

لكن المراقبين يرون في محاولة ساويرس إجهاض التعديلات، سعيًا من جانبه إلى إعداد دستور جديد تلغى منه المادة الثانية للدستور التي تنص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع في مصر، بعد أن عبر مرارًا عن رفضه لهذه المادة التي تعكس الهوية الإسلامية للمجتمع المصري الذي يبلغ عدد المسلمين فيه أكثر من 95 بالمائة من عدد السكان.

ودأب ساويرس الذي يصنف نفسه على أنه ليبرالي على المطالبة بإلغاء المادة الثانية في الدستور والتي تقول إن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، بزعم "أن فيها تأصيلا للطائفية وإضعافا للحجة ضد الإخوان المسلمين بخلط الدين بالسياسة".

وقد أثار استفزاز الغالبية المسلمة ضده بسبب تصريحاته عن الحجاب في أواخر عام 2007 عاصفة من الجدل آنذاك، بسبب قوله "إنه عندما يسير في شوارع مصر يشعر بأنه في إيران من كثرة ما يرى من الأزياء العربية والإيرانية" وبرزت إثر ذلك دعوات على الإنترنت بمقاطعة شركاته.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 19/03/2011
من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com